المصطلح النحوي الكوفي عند ابن فضال المجاشعي (ت٤٧٩ هـ)في كتابه (النكت في القرآن الكريم)

م. د. قحطان عدنان عبد الواحد الصميدعي
دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية
(ديوان الوقف السنّي)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على المصطلح النحوي الكوفي عند الشيخ المجاشعي في سفره: **(النكت في القرآن الكريم)**، فقد كان ﵀ واضح المنهج في تناوله للمصطلحات النحوية فعلى الرغم من بصريته، إلّا أنّه يختار بعض المصطلحات الكوفية ويرجحها أحيانًا بلا نقد أو تجريح، وبدون تقييد أو تعصب، والغاية عنده هي الحكمة والعلم، ويهدف كذلك إلى بيان حقيقة مفادها أنّ المصطلح الكوفي ما وجد ليكون ندًّا للمصطلح البصري بل جاء مكملًا وموضحًا له؛ ولأهمية ذلك فالبحث يدفع كثيرًا من الشبه التي تواردت في بعض الروايات من تعرية القلم الكوفي من علمه، وإلباسه زي التقليد والخلط، والترف الفكري الذي اتّهم به أحيانًا، من استغلال مصطلحاته في زمن التقعيد النحوي.

الكلمات المفتاحية: المصطلح النحوي، النحو الكوفي، النكت في القرآن.

* * *

Abstract:

This paper aims at shedding light on Sheikh Al-Majashi and his book: (Jokes in the Qur'an). Despite his affiliation with Al- Basria grammar school, he was clear in his approach which was based on his rotation with scientific truth wherever it revolves, He may choose some of the Kufic terms and sometimes give them preference without criticism or insult, and without restriction and fanaticism. His ultimate goal is wisdom and knowledge. He also aims at clarifying the fact that the Kufic term was not found to be an equivalent to the Basria term, but rather came to complement and clarify it .Thus, this paper resists many of the suspicions that appeared in some narrations which strip the Kufic pen of its knowledge, and dress it the garb of imitation, confusion, and the intellectual luxury of which it was sometimes accused from the exploitation of its terms in the time of grammatical ruling.

Key words: The grammatical term, Kufic grammar, in the Quran.

* * *

المقدمة

الحمد لله الذي علم آدم الأسماء كلها، والصلاة والسلام على السيد المصطفى، وعلى آله وصحبه السادة الشرفاء.

أما بعد؛ فيعد إفراز المصطلحات لأي علم من العلوم مظهرًا من مظاهر اكتمالها واستوائها على سوقها واستقلالها وتمام رصيدها، فأي علم يتوقف نشره وطيه وشهرته وتعقيده واستساغته على وضوح مصطلحاته ووحدتها، فالمفاهيم العلمية تحتاج إلى حدود معينة تختزل معناها وفحواها، والمصطلحات عنوان جامع ينماز به كل علم عن غيره، ((فالجهاز المصطلحي هو ذلك الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع المانع دون أن يلابسه مع غيره، ومتى تحلى المصطلح بحد الجمع والمنع أصبح حصنًا حصينًا لذلك العلم؛ لأن العلاقة الموجودة بين العلم ومصطلحاته تتسم بالتفاعل، كونها علاقة تعاوضية، متى غاب أحد طرفيها حضر الآخر))[1].

إن المصطلح علامة المفهوم وهويته، والعربية بعلومها المختلفة التي وسعت طوعًا وتشريفًا كتاب الله كان لها الحظ الأوفر من تهافت المصطلحات على علومها المتنوعة، وكونها غاية العربي ومناط وحدته، كان الاهتمام بها على قدم وساق من أهل الصنعة، لقد قدر الله أن يولد النحو في البصرة ثم يرسل مراسيله إلى الكوفة فتنور به الكسائي وغيره، فكان سيبويه ينثر درره المصطلحية في كتابه تلميحًا مرة وتصريحًا تارة أخرى، فلم يستقر مصطلح النحو عنده على نحو مبين على الرغم من قوة ودقة ما استعمله منها تعبيرًا عن مفاهيم النحو العربي، فبعضها كان شرحًا وبعضها كان متعددًا لمفهوم واحد، ولأن العلم مشاع، وزكاته نشره وتبيانه، كان الكسائي والفراء يعملان بصرهما وبصيرتهما بالمصطلحات البصرية الرصينة، فقد أبدعا بمصطلحات التي تعبر عن المفاهيم نفسها، إمّا لغرض المخالفة وهذا يبدو لي عذرًا لا يستقيم على سوقه في كل ما وضعوه من مصطلحات وإما توضيحًا وتفسيرًا وتبيانًا لبعض المفاهيم.

وفي خضم هذا التنافر العلمي بين المنهجين في المصطلحات كان لزامًا أن يكون لكل منهج مريدون، وعندما نشر كلا الحيين كنانتهما كان النحو البصري أصلبها عودًا، وأبلغها قصدًا، فكثر أتباعه، ومنهم أبو الحسن المجاشعي وسفره الجليل (النكت في القرآن)، وعلى الرغم من بصريته إلا أنّه كان واضحًا في منهجه القائم على الاختيار والانتخاب، ودورانه مع الحق العلمي أينما دار دون تعصب وتجريح، أو بما يراه مرَجّحًا

(١) المصطلح النحوي الكوفي وأثره على المحدثين، مقدمة الكتاب: ١.

عنده من مصطلحات، وهذا ما سار عليه المتأخرون من النحويين[١].

لذلك جاء هذا البحث ليدرس منهجه في المصطلح الكوفي، وبحسب المادة العلمية المتوافرة جعلت البحث على مبحثين يتقدمهما تمهيد وتلوهما خاتمة سجلت فيها ما تبين لي من نتائج، أمّا التمهيد فقد وقفت فيه على المصطلح الكوفي عند المجاشعي في كتابه، ما له وما عليه.

وتناولت في **المبحث الأول**: بعض ما عنَّ لي من مصطلحات الرفع الكوفية التي وقف عندها المجاشعي، وتكفل **المبحث الثاني**: بدراسة منهجه لبعض مصطلحات النصب الكوفيّة، وكذا المشتركة بين الرفع والنصب والجر.

وقد سارت الدراسة على وفق عرض ماهية المصطلح، وما يقابله من بصري، وأقوال بعض أعمدة المنهجين فيه، ثم وضعت عنوانًا بينت فيه مواضع المصطلح عند المجاشعي، ومنهجه في استعماله له.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

(١) ينظر: السيوطي النحوي: ٤٧٠.

التمهيد

المصطلح النحوي الكوفي، ما له وما عليه

من أسس أي علم وثوابته التي لا يتنازع عليها عاقلان قيمة المصطلحات في تبيانه وتسويقه للقارئ على أبهى صورة وأنقاها من أردان الغموض والترف اللساني القائم على التعصبية الفردية، وكسر عصا الطاعة التي اجتمع عليها أرباب الصنعة في علم ما، وهنا كان لزامًا أن يكون وضوح أي علم قائمًا على دقة اختيار مصطلحاته، فغاية وجود المصطلح ماهي إلا توافر عرف لغوي خاص بين علماء العلم الواحد ودارسيه، وقد أدرك القدماء قيمة المصطلحات لأي علم ولاسيما لؤلؤتهم المقدسة اللغة العربية.

وهكذا تنازع البصريون العربية، وكان لهم قدم سبق في وضع بواكير مصطلحاتها بوساطة شيخ النحويين واللغويين الخليل وتلميذه سيبويه، ثم سار على هديهم العلمي علماء الكوفة، في توليد بعض المصطلحات التي في غالبها خلاف في التسمية لا في الوظيفة والمضمون.

ممَّا لا شك فيه وما ثبت عند أهل العربية أن الفكر الكوفي ما هو إلا بذرة قد نبتت في الكوفة بمداد علمي بصري، غير أن هذا العدول عن الأصل ليس ترفًا قائمًا على الخلاف فقط، فقد قيّض الله للكوفة أعلامًا من النحويين كالفراء الذي كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب[١].

ولهذا كان النحو الفرائي قائمًا في مجمله على التحليل الدقيق فأخرج لنا كمًّا من المصطلحات النحوية تتنافر مع أخواتها البصرية، وإنْ كانت هذه المصطلحات تختلف في الشكل فقط لا المضمون، وكأن الفراء قد نظر إلى بعض هذه المصطلحات البصرية فوجدها أبعد من أن تصور المفهوم الذي وضعت من أجله، فكانت بعض مصطلحاته زيادة في التوضيح والتسهيل، ولإثبات وجود بارز للنحو الكوفي[٢]، وقد بيّنت د. خديجة الحديثي قيمة المصطلحات الكوفية ولا سيما في فكر الكسائي والفراء وذلك بقولها: ((وقد حفل هذا الكتاب بمجموعة كبيرة من المصطلحات النحوية التي وضعها الكسائي، وتابعه الفراء في استعمالها كما وضعها، وأخرى وضعها الفراء مكملًا ما جاء به أستاذه من المصطلحات التي صارت علامة مميزة للنحو الكوفي ومن تابعهم من نحاة بغداد، كما حفظ لنا آراءه وآراء شيخه التي تمثل آراء الكوفيين))[٣].

(١) ينظر: وفيات الأعيان: ٦/١٧٦.

(٢) ينظر: المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي: ١٣٢.

(٣) المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي: ١٦١.

والنحو الكوفي قد امتزج بالبيئة الإسلامية القرآنية إبّان كتاب الفراء، في حين استقى سيبويه مجمل مصطلحاته من المجال الفقهي، فالمصطلح الكوفي نبع من منابع التفسير الأولى، وهذا يدل على أسبقية النحو الكوفي في مجال الوجود المصطلحي إذا ما نظرنا إلى التفاسير الأولى، كتفسير مقاتل، وابن عباس وغيرهما، بما لاح من مصطلحات كوفية استعملها هؤلاء الأعلام كما يرى أحد الباحثين(١).

ولما للمصطلح الكوفي من مزيّة في بعض أغراضه وفوائده فقد لقيت قبولًا حسنًا من منظري النحو الدلالي كالدكتور فاضل السامرائي، الذي نقل رأي ابن هشام بقوله: ((وعَلى ذَلِك سَمَّاهُ بعض الْكُوفِيّين دعامة لِأَنَّهُ يدعم بِهِ الْكَلَام أَي يقوى ويؤكد))(٢)، وساق على ذلك مجموعة من الشواهد القرآنية التي تعضد ما ذهب إليه(٣).

كذلك نجد الدكتور محمد عبد الله جبر يرى أن العماد والدعامة عند بعض الكوفيين هما أدق وأصرح في التعبير من مصطلح الفصل البصري الذي يقتصر على التفسير الشكلي فقط(٤)، وهذا الأستاذ أحمد ديره يرى أن (ما لم يسم فاعله) قريب إلى روح المصطلحات؛ لأنَّ الفاعل لم يذكر ولم يسمَّ، على خلاف المجهول البصري، فالكوفي أكثر دقة وتوفيقًا في دلالته على المعنى(٥)، وهذا ما يثبت لنا مزية المصطلح الكوفي وأنَّ الغاية منه ليست فقط للمخالفة، فبعض مصطلحاتهم قد كتب لها الخلود والاستعمال إلى يومنا هذا كعطف النسق مثلًا، وإن كان عددها قليلًا جدًا إذا ما قيست بالمصطلح البصري.

وأمّا ما عليها، فيبدو أنّ من أهم أسباب خمول واندثار المصطلح الكوفي هو وجود كتاب سيبويه، فهذا السفر العظيم قد أسس لجلِّ المصطلحات، وهو يعبق العطر البصري، فكان شاغل الناس على مختلف مشاربهم واتجاهاتهم وملئ العين والنفس، فكان قدرهم أنهم تقاعسوا عن وضع كتاب مثله يضمُّ بين دفتيه علم الكسائي وتلاميذه، فشيخ العربية نظر إلى العربية في كتابه من هدف جلي هو: ((ليس تدقيق النطق، وإنّما ليرى كيف أن كلام البدو يمكن أن يصبح مقلدًا من قبل أي شخص يريد التحدث بالعربية الجيدة))(٦).

كذلك كثرة مدارات العلماء ودراستهم للكتاب حتى أعلام الكوفيين دفع الناس إلى الانصراف عن النحو الكوفي والانغماس بأقيسة البصرة ونقاء وفصاحة قلم سيبويه، وهكذا قدر الله سبحانه أن يكون ذلك التنافس

(١) ينظر: المستشرقون والتراث النحوي العربي: ١٦٩، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١.
(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٦٤٥.
(٣) ينظر: معاني النحو: ٥٠.
(٤) ينظر: الضمائر في العربية: ١٣٧.
(٥) ينظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء: ٢٧٩.
(٦) المستشرقون والتراث النحوي العربي: ٢١٥.

بين النحويين في أن ينتهي بخلود المصطلح البصري؛ لتوفر أدوات ساعدت على ذلك، بل لا مبالغة إن قلت: إنّ من أسباب سيادة المفاهيم والمصطلحات البصرية هم أعمدة الكوفة كما بينت فيما سبق.

* * *

المبحث الأول

المصطلحات المرفوعة

١- الكناية والمكنى:

تعبيران كوفيان[١]، قال أبو حيّان: ((...ويسميه الكوفيون الكناية، والمكنى، ولا يحتاج إلى حد، ولا رسم، لأنه محصور...))[٢]، ويؤكد ذلك الشيخ خالد الأزهري بقوله: ((والكوفية يسمونه كناية ومكنيًّا؛ لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح))[٣]، ويقابلهما تعبير الضمير أو المضمر عند البصريين[٤]، واستعمله سيبويه بأكثر من صيغة، فسماه المضمر[٥]، وعلامة المضمر[٦]، والإضمار[٧]، وعلامة الإضمار[٨].

ويذهب د.حقي السامرائي إلى أنّ مصطلح الكناية ليس كوفيًا خالصًا، وإنّما هو من ابتكارات الخليل[٩]، مستندًا إلى ما جاء في العين بقوله: ((وأمّا (هُوَ) فكناية التذكير، و(هي) كناية التّأنيث))[١٠]، وما ذكره ابن السراج في أصوله: ((والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكني، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أُضيف إليهن، فأما المكني: فنحو قولك: هو، وأنت، وإياك، والهاء))[١١].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٥/١، ١٩، ٩٣، ٢٣١...، ومجالس ثعلب: ٦٤/١، ٧٤، ٥٥٧/٢، والأصول في النحو: ١٤٩/١، والصاحبي في فقه اللغة: ٢٠١، والمدارس النحوية، د.شوقي ضيف: ١٦٦.

(٢) ارتشاف الضرب: ٩١١/٢.

(٣) شرح التصريح: ٩٧/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٢٩٠/٢، شرح الأشموني: ٨٧/١، وشرح التصريح: ٩٧/١، وهمع الهوامع: ٢٢٣/١، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن: ٢٧٩، و في مصطلح النحو الكوفيِ تصنيفا واختلافا واستعمالًا: ٢٠.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٥٠/٢، ٣٥١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٧٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٦٦، ٤ / ١٩٩.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٥، ٦، ٣٥١، ٣٥٢ .

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٣٥٩، ٣٦٠، ٤ /١٩٠، ١٩٥ .

(٩) ينظر: كتاب (حلّ الشاطبية) للعيني الحنفي (ت٨٩٣هـ) دراسة وتحقيق، أطروحة دكتوراه: ٧٠.

(١٠) العين، مادة: (هوى): ١٠٥/٤.

(١١) الأصول في النحو: ١٤٩/١.

والكناية في اللغة: ما يكنى بها المتكلم والمخاطب أو الغائب[١]، وأمّا في رحاب **الاصطلاح:** ((ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر لازمه المساوي، لينتقل الذهن منه إلى اللزوم المطوي ذكره))[٢].

وعلى الرغم من استعمال الكوفيين لمصطلح الضمير إلّا أنّ الكناية أكثر شيوعًا عندهم من أخيه البصري، فأبو زكريا الفراء الذي هو بحق المفكر التطبيقي الأول للمنهج الكوفي قد تكفل هذا المصطلح وأثبته في عدة مواضع في كتابه، وهذه بعضها: ((فإذا كان الفعل واقعًا من مكني على مكني سواه لم تدخل النفس، تقول: غلامك أهلك مالك، ثم تكني عن الغلام والمال فتقول: هو أهلكه، ولا تقول: هو أهلك نفسه، وأنت تريد المال))[٣]، وقد اعتمد الكوفيون المكنى في شرح بعض آيات القرآن الكريم: ﴿هَـٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾ [آل عِمۡرَان الآية ١١٩]، العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى قد وصف ب(هذا وهذان وهؤلاء) فرقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلوا المكنى بينهما، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها، فيقولون: أين أنت؟ فيقول القائل: هأنذا، ولا يكادون يقولون هذا أنا...))[٤].

وأمّا في فكر بعض المحدثين نجد أن الدكتور مهدي المخزومي يرى عمق ودقة التسمية الكوفية؛ لأنّ الضمير كناية عن الاسم الظاهر وإنْ كان المُكنى أعمّ من الضمير[٥]، في حين نجد الدكتور أحمد الأنصاري على نقيض ذلك بقوله: ((ويلوح لي أنّ اصطلاح البصريين أدق من مصطلح الفراء، إذ أنّ الكناية تشمل كل ما يكنى به من إشارة أو موصول أو عدد بخلاف الضمير، فإنّه لا يدخل فيه شيء من ذلك))[٦]، وإلى ذلك تركن الدكتورة صبيحة الزوبعي، ودليلها: استقرار المصطلح البصري، واستعماله إلى اليوم[٧].

- **مصطلح الكناية والمكنى عند المجاشعي:**

جاء ذكر المكنى والكناية في كتاب النكت في موضعين، فالموضع الأول كما توضيحه لقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحۡزِحِهِۦٓ﴾ [البَقَرَة الآية ٩٦]، إذ بيّن قائلًا:((فيه ثلاثة أقوال: **أحدهما:** أنه كناية عن (أحدهم)، الذي جرى ذكره في قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ﴾ [البَقَرَة الآية ٩٦]، **والثاني:** أنه كناية عن التعمير، **والثالث:** أنه عماد))[٨].

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة: ٣١٧/٣.
(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع: ٣٠٩/٥.
(٣) معاني القرآن للفراء: ١٠٦/٣.
(٤) معاني القرآن للفراء: ١٦٣/١.
(٥) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،: ٣١٤
(٦) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: ٤٥٠.
(٧) ينظر: المصطلح النحوي عند أبي بكر بن الانباري: ٣٥.
(٨) النكت في القرآن: ١٤٦-١٤٧.

وأما في الموضع الثاني نجده يصرح كون المكنى هو الضمير على معنى (هو) ويستعين به في تبيان وتوضيح لفظة قرآنية كريمة، ((ومما يسأل عنه أن يقال: ما موضع (أن يعمر)؟ والجواب: رفع، فإن قيل : من أي جهة ؟ قيل: من جهتين: احدهما: الابتداء، وخبره: بمزحزحه، أو يكون على تقدير الجواب لما كني عنه، كأنه قيل: وما هو الذي بمزحزحه))[١].

ويبدو لي أن ابن فضال كان يركن إلى هذا المصطلح رغم شحته في كتابه، ودليل ذلك أنه لم ينسبه إلى المنهج الكوفي، وهو بصري الهوى، لكن دون تقييد وتعصب.

٢- ما لم يسم فاعله (المبني للمجهول):

قد يحذف فاعل الفعل، ويحل مكانه المفعول به، أو الظرف، أو الجار والمجرور، فبعد أن كان الفاعل معلومًا أصبح مجهولًا، وهذا الأخير هو ما ثبت في المنهج الخليلي، وأما في النحو الكوفي فهو ما لم يسم فاعله[٢]، ويعرفه التهانوي بأنه: ((وصف يلحق الفاعل إذا ما حذف من الجملة وأقيم مقامه المفعول به، أو المصدر، أو الجار والمجرور، ويترتب على ذلك تغيير في شكل الفعل الذي يقال عنه في هذه الحالة أنّه فعل مبني للمجهول أو فعل مبني لما لم يسم فاعله))[٣].

وفي الفكر البصري نجد أن هذا المصطلح قبل أن تثبت أركانه على المجهول قد ورد عندهم على مصطلحات أخرى، فهذا شيخ البصرة ينعته ب(فعل مفعول)، إذ يقول: ((وذلك قولك: كُسيَ عبد الله الثوب، وأُعطي عبد الله المال، (عبد الله) هنا كما رفعته في (ضرب) حين قلت: ضرب عبد الله، وشغلت به (كُسي، وأُعطي) كما شغلت به (ضُرِب)، وانتصب الثوب والمال؛ لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل))[٤].

وأما الكوفيون فقد ثبت عندهم وشاع (ما لم يسم فاعله) فقد ذكره الفراء في عدة مواضع، وهذا مثال يتضح به المقال: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍۚ﴾ [البَقَرَة الآية ١٨٤]، نصبت على أنّ كل ما لم يسم فاعله إذا كان فيها اسمان أحدهما غير صاحبه رفعت واحدًا ونصبت الآخر، كما تقول: (أعطى عبد الله المال)، ولا تبال إن كان المنصوب معرفة أو نكرة، فإن كان الآخر نعتًا للأول، وكانا ظاهرين رفعتهما جميعًا، فقل: (ضرب عبد الله الظريف)؛

(١) المصدر نفسه: ١٤٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٠٢/١، ٣٠/٣، ومجالس ثعلب: ٢٠٧-٢٠٨، والمدارس النحوية، د.شوقي ضيف: ٢٠٠، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن: ٢٧٨.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون: ٥٧٠.

(٤) الكتاب: ٤١/١-٤٢.

رفعته لأنّه (عبد الله) وإن كان نكرة نصبته، فقلت: ضرب عبد الله راكبًا ومظلومًا، وماشيًا، وراكبًا))[١]، وهذا أبو بكر الأنباري الذي يعد من المنظرين للنحو الكوفي قد اعتمد النسخة الفرائية للمصطلح في الاستعمال إذ يقول: ((إن كل فعل مالم يسم فاعله لما تضمن معنى الفاعل والمفعول جعل أوله مفعولا في كل حال))[٢].

ويرى الدكتور أحمد ديره أن المصطلح الكوفي هو أقرب للعقل وأوضح في المعنى من المجهول؛ ((لأن الفاعل لم يذكر ولم يسم، بخلاف المبني للمجهول الذي ينبئ على أن الفاعل مجهول لدى السامع، وإن كان في الحقيقة قد يكون معروفًا فما لم يسم فاعله أكثر توفيقًا في دلالته على المعنى))[٣]، وهو بذلك يخالف ما ذهب إليه الأنصاري الذي أثنى على المصطلح البصري دون حجة ودليل كما يرى الدكتور ديره[٤].

ومما تقدم يتضح لي أنّ هذا المصطلح كان مستقرًا وناضجًا؛ لذا حظي بقبول النحويين، فاستعمله القدامى منهم والمتأخرون[٥].

- **مصطلح مالم يسمّ فاعله عند المجاشعي:**

وقد تناثر هذا المصطلح في كتاب النكت في القرآن في خمسة مواضع[٦]، وعلى الرغم من قلة هذا العدد، إلّا أنّه لم يستعمل المصطلح البصري في مقابل الكوفي، كذلك لم ينسب (ما لم يسم فاعله) إلى الكوفيين، وهذه بعض أقواله: ((ويسأل بمَ ارتفع ﴿رِبِّيُّونَ﴾ [آل عِمْرَان الآية ١٤٦]، وفيه جوابان: أحدهما أنه مفعول لم يسم فاعله لـ ﴿قَتَلَ﴾ [آل عِمْرَان الآية ١٤٦]، وكذلك في قوله: ((...وزعم بعضهم أن (سعد) يتعدى، ولذلك بناه لما لم يسم فاعله؛ لأن اللازم لا يجوز رده إلى ما لم يسم فاعله))[٧].

فمما تقدم أجد أن هذا المصطلح كما بينت قد تجذر في كتاب النكت في القرآن دون أن يردفه المؤلف بالمصطلح البصري، وكأن هذا المصطلح هو الأقرب إلى الواقع والأكثر دقة في تبيان ما استعمل له في العربية في نظر المجاشعي.

٣- المجهول:

في اللغة: اسم مفعول من: جهل يجهل جهلًا، من جهل فلان حقه، وجهل عليه، وجهل بهذا الأمر جهلًا

(١) معاني القرآن للفراء: ٨٢/١.
(٢) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: ٢٠٠/١.
(٣) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن: ٢٧٩.
(٤) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: ٤٤٤.
(٥) ينظر: المصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري: ١٤٨.
(٦) ينظر: النكت في القرآن الكريم: ١٥٧، ١٨٤، ٢٢٤، ٣٨٣، ٢٦١.
(٧) النكت في القرآن الكريم: ٢٦١.

وجهالة[١]، **وفي الاصطلاح:** هو ضمير الغائب يأتي في صدر الجملة الخبرية دالًّا على قصد المتكلم واستعظام حديثه[٢]، وهو من ابداعات الفكر الكوفي في النحو كما يراه د.شوقي ضيف، إذ يقول: ((فقد كانوا يصطلحون على تسمية ضمير الشأن باسم المجهول))[٣]، وعلى ذكر ضمير الشأن فالذي يقابل هذا المصطلح عند البصريين عدة تسميات، أشهرها: (ضمير الشأن، والحديث، والقصة، والأمر، والحكاية)[٤]، يقول سيبويه: ((ومما يضمر؛ لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب: (إنه كرام قومك)، و(إنه ذاهبة أمتك)، فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء، كأنه في التقدير، وإن كان لا يتكلم به، قال: وإن الأمر ذاهبة أمتك، وفاعلة فلانة، فصار الكلام كله خبرًا للأمر، فكذلك ما بعد هذا في موضع الخبر))[٥].

ويرى د. مهدي المخزومي إلى أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في التسمية، فكلاهما يريد به ضميرًا لا يعود على شيء تقدم عليه في الذكر، وإنما يعود على الجملة التالية له[٦].

وكونه ثابتًا في النحو الكوفي نسوق بعض أقوالهم في هذا المصطلح، ونطالع في البداية الفراء في قوله: ((...يجوز نصب المثقال ورفعه، فمن رفع رفعه ب(نكن)، واحتملت النكرة ألّا يكون لها فعل في (كان) وليس أخواتها، ومن نصب جعل في (نكن) اسمًا مضمرًا مجهولًا مثل: الهاء التي في قوله: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ﴾ [لُقْمَان الآية ١٦]، ومثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج الآية ٤٦][٧].

وفي معرض تعليقه على شاهد شعري وقف ابن الأنباري على هذا المصطلح فتراه يقول: ((...واسم ليس مضمرًا فيها مجهول، كأنه قال: ليس الأمر وليس الشأن...))[٨]، وهذا على قول الشاعر الحارث بن حلزة[٩]:

لَيسَ يُنجي مُوائِلاً مِن حِذارِ

(١) ينظر: لسان العرب، مادة: (جهل): ١٢٩/١١.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٤٩٠/٢.
(٣) المدارس النحوية، د.شوقي ضيف: ١٦٦.
(٤) ينظر: المصطلح النحوي عند ابي بكر بن الانباري: ٣٨.
(٥) الكتاب: ٢/ ١٧٦.
(٦) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،: ٣١١.
(٧) معاني القرآن للفراء: ٢٢٠/٢.
(٨) شرح القصائد السبع الطوال: ٤٧٤.
(٩) صدر البيت من بحر الخفيف كما في ديوانه: ١٢، وتمامه:
لَيسَ يُنجي مُوائِلاً مِن حِذارِ رَأسُ طَودٍ وَحَرَّةٌ رَجلاءُ

- **مصطلح المجهول عند المجاشعي:**

ورد هذا المصطلح في النكت في موضع واحد: ((ويسأل عن الرفع في قوله: ﴿لَظَىٰ﴾ [المَعَارِج الآية ١٥]، ما موضعها من الإعراب؟ الجواب: إن فيها ثلاثة أوجه أحدهما أنها مبتدأ ﴿نَزَّاعَةً﴾ [المَعَارِج الآية ١٦] خبره، والجملة خبر (إن)، والهاء ضمير القصة وهو الذي يسمونه الكوفيون المجهول، ويسمونه أيضًا عمادًا...))[١]، وفي هذا القول يمكن أن نتبين ما يأتي:

أن ابن فضال لا يركن إلى هذا المصطلح، بل يبدأ بالبصري ويختار منه مفهوم القصة، وينسب المجهول إلى الكوفيين مقرونًا بمصطلح آخر قريب منه وهو العماد، وهذا دليل على أن الشيخ المجاشعي قد غادر مساحة التعصب العلمي ولا مشاحة عنده في الخلط بين المذهبين.

ويبدو أنَّ الشيخ قد جرّه الوهم في تسمية ضمير الشأن ب (العماد)، إذ إنَّ هذا المصطلح يقابله عند البصريين ضمير الفصل كما سنبينه.

٤- العماد:

أما في اللغة: فهو ما يقام به من بناء ونحوه، عمد الشيء يعمده عمدًا أقامه، وعمدت إلى الشيء فانعمد أي أقمته بعماد يمسكه ويعتمد عليه[٢]، وأمّا في الاستعمال **الاصطلاحي:** ((الذي يقع بين المبتدأ والخبر المعرفتين، ويكون بلفظ المرفوع المنفصل ويقع مطابقًا لما قبله في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتكلم والخطاب والغيبة))[٣]، ويعرّفه د. مهدي المخزومي: ((هو الضمير اللاغي الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها، واسم إنّ وخبرها، ومفعولي ظن))[٤].

وهو مصطلح كوفي[٥]بحت يقابله في المنهج البصري ضمير الفصل، وجاءت تسمية الفصل كونه؛ ((يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت، وقيل: لأنّه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنّه فصل بين الخبر والتابع؛ لأنّ الفصل به يوضح كون الثاني خبرًا لا تابعًا...))[٦].

---

(١) النكت في القرآن الكريم: ٥١٦-٥١٧.

(٢) ينظر: العين، مادة: (عمد): ٢/٥٧.

(٣) شرح التسهيل: ١/١٨٦.

(٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،: ٣١٢.

(٥) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٧٥، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٦١، والمصطلح النحوي الفرائي، بحث: ٨٢.

(٦) مغني اللبيب: ٢/٥٦٨.

وأما السرُّ في تسميته عمادًا في المنهج الكوفي عند قسم منهم؛ لأنّه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط[١]، ويرى بعضهم أنّ الوسم الكوفي أدق وأعمق من أخيه البصري، وذلك أنّ العماد يعتمد على الفائدة، إذ به يتبين أنّ الثاني خبر لا تابع، وبعض الكوفيين يسميه دعامة؛ لأنّه يدعم به الكلام، أي: يقوي به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه، والتسميتان تعتمدان في تبيانهما على المعنى، والأخيرة أصرح في التعبير عن قيمة هذا الضمير في الاستعمال[٢].

ولإثبات كوفية العماد أترك الفراء ليخبرنا عن ذلك، ففي معرض تعرضه لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُم﴾ [آل عِمۡرَان الآية ١٨٠].

يقول: ((إنما(هو) ههنا عماد، فأين اسم هذا العماد؟ قيل: هو مضمر، معناه: فلا يحسبن الباخلون البخل هو خيرًا لهم، فاكتفى بذكر ﴿يَبۡخَلُونَ﴾ [آل عِمۡرَان الآية ١٨٠] من البخل...))[٣]، كذلك في قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرۡبَىٰ مِنۡ أُمَّةٍۚ﴾ [النَّحل الآية ٩٢]، يقول: ((...وموضع أربى نصب، وإن شئت رفعت كما تقول: ما أظن رجلًا هو أفضل منك وأفضل منك، النصب على العماد...))[٤].

ولم يقتصر التباين في المصطلح بين حيي البصرة والكوفة في العماد والشأن، بل تعدى ذلك إلى موقعه من الإعراب، فالكوفيون يجدون له موقعًا من الإعراب، ودليلهم على ذلك، كونه تأكيدًا والتوكيد تابع للمؤكد[٥]، في حين نجد البصريين لا يرون للعماد مكانًا في الإعراب؛ ((لأنه دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمي فصلًا، كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك)، و(تلك) وتثنى وتجمع، ولا حظ لهما من الإعراب، و(ما) التي للتوكيد ولا حظ لها في الإعراب، فكذلك هاهنا...))[٦].

- **مصطلح العماد عند المجاشعي:**

استعمل المجاشعي هذا المصطلح في أربعة مواضع، ومن الاستئناس أن أذكر بعض مواقع العماد عنده ثم أناقشها، ومنها: ((العماد إنّما يكون بين معرفتين لا تستغني أحدهما عن الأخرى، أو بين معرفة ونكرة تقارب المعرفة وذلك في باب الابتداء، وباب كان، وباب إنّ، وباب ظنَّ))[٧]، ويقول في موضع آخر: ((و(هو)

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٤.
(٢) ينظر: الضمائر في اللغة العربية: ١٣٧.
(٣) معاني القرآن للفراء: ١/١٧٤.
(٤) معاني القرآن للفراء: ١/٤١.
(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: ٢/٥٧٩.
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: ٢/٥٧٩.
(٧) النكت في القرآن الكريم: ٥٧٩.

فصل، وأهل الكوفة يسمونه عمادًا))[١]، ((وقال الكسائي (هو) عماد، حكاه ذلك الفراء، وخطأه فيه؛ لأنه ليس قبله ما يعتمد عليه، وهو كما قال...لأنّه عماد...))[٢]، وفي وقوفه على النكت في قوله تعالى ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المَعَارِج الآية ١٦]، قوله:((...(إنّما) مبتدأة، ونزاعة خبره، والجملة خبر(إنّ)، والهاء ضمير القصة، وهو الذي يسمونه أيضًا عمادًا))[٣].

وفي هذه الأقوال يتبين منهج المجاشعي، فهو في بعض الأحيان لا ينسب العماد إلى أهله، ويضع تعريفًا وتوضيحًا له كما في القول الأوّل، وفي البقية ينسب العماد إلى المنهج الكوفي، فتارة يعممه، وتارة يخصصه بالكسائي والفراء، ويذهب أحيانًا إلى ذكر مصطلحي الفصل والقصة وهما من ذوات البصرة مع ما يقابلهما من الكوفة وهو العماد، ونجد أن الشيخ يختار المصلح الذي يستسيغه، ويرجح هذا على ذاك بحسب ما يراه مناسبًا من دون تعصب، وهناك أمر آخر مهم هو أنّه مهما اختلفت المسميات للمصطلحات النحوية فهي في المضمون والاستعمال واحدة، فقد وجد العماد أو الشأن أو القصة؛ لغرض الفصل والتوكيد بين المبتدأ والخبر، والمنسوخ وغير المنسوخ، وهذا ما أكدته مظان المنهجين، والله أعلم.

* * *

(١) النكت في القرآن الكريم: ٥٧٩.: ١٨٤.
(٢) المصدر نفسه: ٥٧٩.
(٣) النكت في القرآن الكريم: ٥١٧.

المبحث الثاني

المصطلحات المنصوبة والمشتركة بين الرفع والنصب والجر

١- القطع:

في اللغة: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض، يقال قطعت الحبل قطعًا فانقطع، وقد يكون القطع ظاهرًا، وممكن أن يكون خافيًا كالقطع في الشيء الملزق المموه، ولا يقال لذلك: فصل، حتى يبين أحد المفصولين عن الآخر(١).

وأما من حيث التكوين النحوي فهو كوفي صرف يقابله الحال في المنهج البصري(٢)، وقد أكثر الفراء منه في معانيه، كما في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى ﴾ [البَقَرَة الآية ٢]، يقول: ((فأمّا النصب في أحد الوجهين فأن تجعل الكتاب خبرًا ل(لذلك)، فتنصب هدى على القطع...))(٣)، وفي قوله تعالى: ﴿ ذُرِّيَّةَۢ بَعۡضُهَا مِنۢ بَعۡضٖۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٣٤﴾ [آل عِمۡرَان الآية ٣٤] ، نجده يقول: ((نصب الذرية على جهتين: أحداهما: أن تجعل الذرية قطعًا من الأسماء قبلها؛ لأنّهن معرفة، وإن شئت نصبت على التكرير...))(٤).

ويرى بعض الباحثين أن هذا المصطلح غير واضح في النحو الكوفي؛ بسبب اختلافهم في ناصبه، ويقرر أنّه لا مصطلح بصريًا يقابله(٥).

بيد أنّ هذا الكلام فيه نظر من جهة تجذر القطع وكثرة استعماله عند الكوفيين، إضافة إلى ذلك ثبوت مصطلح الحال عند البصريين كمصطلح مقابل للقطع عند بعض الباحثين(٦).

- **مصطلح القطع عند المجاشعي:**

ورد عنده القطع في ثلاثة مواضع، هي: ((ونصب (أمة واحدة) على الحال، والكوفيون يسمون الحال

---

(١) ينظر: الفروق اللغوية: ١٧٠.

(٢) ينظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن: ٢٤٣، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٧٠، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٨٨، والمصطلح النحوي الفرائي، بحث: ٧٨.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١٢/١.

(٤) معاني القرآن للفراء: ١٤٧/١.

(٥) ينظر: النحو الكوفي في كتاب شرح القصائد السبع، رسالة ماجستير: ١٣٥.

(٦) ينظر: المصطلحات والأصول النحوية رسالة، ماجستير: ٧٤.

(قطعًا)...))[١]، وفي قوله: ((أحدهما أن تسنيمًا معرفة ف(عينًا) قطع منها؛ أي: حال))[٢]، ويقول في الموضع الأخير: ((ومن نصب ﴿حَمَّالَةَ﴾ [المَسَد الآية ٤] فعلى القطع؛ لأنّها نكرة؛ لأنّ الانفصال مقدر فيها، أو على الشتم والذم))[٣].

ومما تقدم نلحظ أن المجاشعي قد نسب القطع إلى أصحابه في موضع واحد فقط، وأمّا الحال فدون نسب؛ كونه بصريًا، فلا حاجة إلى تبيان مكان ولادة المصطلح، ويبدو أن القطع والحال عنده سيّان، فهو يذكرهما على إعراب واحد دون أي تباين بينهما إلّا في المسمى.

وفي مواضع عدة من كتابه نجده يستعمل ما شاع اليوم وهو الحال دون أن يقرنه برفيقه الكوفي، ومثال ذلك: ((...والثاني أنه توطئة للحال؛ لأن ﴿عَرَبِيًّا﴾ [يُوسُف الآية ٢] حال، وهذا كما تقول: (مررت بزيد رجلًا صالحًا)، تنصب (صالحًا) على الحال، وتجعل رجلًا توطئة للحال...))[٤]، وما ذاك إلا لسعة علمه وعدم تعصبه لمصطلح على آخر.

ومما سبق يمكن أن نؤكد ما أثبتناه في بعض المواضع أن المجاشعي وهو من علماء القرن الخامس الهجري يخلط بين المذهبين، وما ذاك إلّا لإرساء أصول العربية ومصطلحاتها، وتضييق الخناق على من يزعم أنّ هناك خلافًا مذمومًا بين الحيين، فعلى الرغم من بعد الشقة الشكلية بين المصطلحات البصرية والكوفية إلّا أنّها تلتقي في أهم شيء وهو المعنى والتوجيه الإعرابي لهما وهذا ما يؤكده المجاشعي في استعماله المصطلحات على مختلف ألوانها.

٢- التمييز والتفسير:

(التمييز) مصطلح بصري[٥]، يقابله عند الكوفيين مصطلح (التفسير)[٦]، والصحيح أنّه مستعمل عند البصريين أيضًا[٧]، ويؤكد ذلك ما قاله سيبويه: ((فإذا قال لك: كم لك درهما؟ أو كم درهما لك؟ ففسر ما يسأل عنه قلت عشرون درهما))[٨]، وذكره ابن السراج بقوله: ((وفي الجملة أن المفسر إنَّما ينبغي أن يكون

(١) النكت في القرآن الكريم: ٣٥٢.
(٢) المصدر نفسه: ٥٤١.
(٣) النكت في القرآن الكريم: ٥٧٩.
(٤) النكت في القرآن الكريم: ٢٦٢.
(٥) ينظر: الكتاب: ٢٠٢/١-٢٠٦، ٤١٧، ١١٧/٢-١١٨، ١٧٢-١٧٥.
(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٤/١، ١٧٩.
(٧) ينظر: كتاب (حلّ الشاطبية) للعيني الحنفي (ت٨٩٣هـ) دراسة وتحقيق، أطروحة دكتوراه: ٧٣-٧٤.
(٨) الكتاب: ١٥٧/٢.

بعد المفسر... لا يجوز تقديم ما نصب على التفسير... لأن المفسر لا يكون إلا نكرةً))[١].

إلّا أنّ النحويين قد تعارفوا على كوفيّة هذا المصطلح، غير أنّه أبعد وجودًا، كما ذكرنا، فقد أطلقه البصريون في فكرهم على المفعول لأجله، وعلى التمييز[٢]، لكن الأشهر دلالته على (التمييز)[٣]، كما عند أبي علي الفارسي[٤]، وابن السراج[٥]، ويعدّه بعضهم من ابتكارات الخليل والنحويين الذين سبقوه، يقول الخليل: ((هو البيان: يقال: فسر الشيء فسرًا إذا أبانه، والتفسير مثله))[٦]، وفي التقعيد الاصطلاحي: ((اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة))[٧].

والعودة إلى كوفية هذا المصطلح يمكن أن نجمل المفاهيم التي حملها في النحو الكوفي، فقد تعدد دلالاته كما ذكرت وهذه أهمها:

١- قال تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النِّسَاء الآية ٤]، ف(نفسًا) عند الفراء على معنى التمييز، ((فنقل الفعل من الأنفس إليهن فخرجت النفس مفسرة، كما قالوا: أنت أحسن وجهًا، والفعل في الأصل للوجه، فلما حول إلى صاحب الوجه خرج الوجه مفسرًا لموقع الفعل))[٨].

٢- على معنى المفعول لأجله، يقول الفراء في معانيه لقوله ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البَقَرَة الآية ١٩]، ((فنصب ﴿حَذَرَ﴾ [البَقَرَة الآية ١٩] على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها حذرًا، وإنّما هو كقولك: أعطتك خوفًا وفرقًا، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنّما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل))[٩]، ويؤكد ابن الأنباري مجيء التفسير على دلالة المفعول لأجله في قوله: ((والوقف على قوله: ﴿مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البَقَرَة الآية ١٠٩] حسن غير تام؛ لأن قوله: ﴿حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البَقَرَة الآية ١٠٩] منصوب على التفسير من الأول))[١٠].

---

(١) الأصول في النحو: ٢/٢٢٩-٢٣٠.

(٢) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٦٥.

(٣) ينظر: المدارس النحوية، د.شوقي ضيف: ١٦٧، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٨٠، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن: ٢٢٨.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢/٢٢٥، ٣٢٠.

(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/٣١١.

(٦) العين، مادة: (فسر): ٧/٢١٧.

(٧) شرح شذور الذهب: ٢٥٤.

(٨) معاني القرآن للفراء: ١/١٧٩.

(٩) معاني القرآن للفراء: ١/٢٤.

(١٠) إيضاح الوقف والابتداء: ١/٥٢٨.

٣- على دلالة الحال والبدل، وهذا المعنى قد أثبته الفراء في تناوله قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾ [آل عِمْرَان الآية ١٣]، إذ يقول: ((...ولو قلت: فئة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة، كان صوابًا، على قولك: التقتا مختلفتين))[١]، وواضح لا لبس فيه أنّ قصد الفراء هنا هو النصب على الحال، وأمّا الرفع فعلى معنى إحداهما تقاتل في سبيل الله، وأُخرى كافرة على الاستئناف، وأَمَّا الخفض فعلى البدلية.

وممَّا سبق ذكره يتبين لي أنّ هذا المصطلح متشعب الدلالة التي لا تفهم إلّا في وضع المصطلح في سياقه العام حتى يتضح معناه من القرائن الدالة على هذا المفهوم أو الآخر، فالتفسير على معنى التمييز تسبقه مقادير أو اسم تفضيل، وإيراده على المفعول لأجله شرطه أن ينصب من أجل الفعل لا به، وأَمَّا على البدل فشرطه أن يسبقه اسم يكون التفسير عوضًا عنه.

- **مصطلح التفسير عند المجاشعي:**

لقد أصّل ابن فضال للتفسير في ثلاثة مواضع محددة ذات دلالة مختلفة إذ يقول في محض شرحه لقوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [الأَعْرَاف الآية ١٧٧]: ((ونصب (مَثَلًا)؛ لأنه تفسير للمضمر في ساء وبيان، وتقديره: ساء المثل مثلًا))[٢]، وفي حديثه عن قوله تعالى: ﴿ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِـَٔابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥﴾ [الكَهْف الآية ٥]، يقول: ((فقال القوم انتصب على تفسير المضمر على حد قولك: نعم رجلًا زيد، والتقدير على هذا: كبرت الكلمة كلمة، ثم حذف الأول؛ لدلالة الثاني عليه، ومثله: كرم رجلًا زيد، ولؤم صاحبًا عمرو))[٣]، وعلى شريطة البدلية يقول: ((أن تكون بدلًا من الهاء على شريطة التفسير، كأنه قال: إن لظى نزاعة للشوى...))[٤].

ويمكن الآن مناقشة هذه الأقوال: من ناحية تجذر هذا المصطلح عنده، ودليل ذلك أنّه لم ينسبه إلى المنهج الكوفي، وهذا يؤكد مقبوليته لهذا التفسير، كذلك لم يرد عنده أن قابل بين المصطلح ونظيره البصري إلّا في البدلية، ولعلَّ شهرة التفسير على أنّه تمييز دفعته إلى أن لا يذكر المصطلح البصري، كذلك أنّ عدم ذكره للمصطلح البصري يعود إلى إدراكه أنّه لا فرق بين هذه المفاهيم شرط أن تقوم بالمهمة عينها، والذي يحدد المصطلح عنده بين البدل والتمييز هو السياق وشرط الحد، ونجده يصرّح في أكثر من موضع بالبدل والتمييز دون مصطلح التفسير[٥].

---

(١) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن: ٢٢٨.
(٢) النكت في القرآن الكريم: ١١٢.
(٣) النكت في القرآن الكريم: ٢٩٨.
(٤) المصدر نفسه ٥١٧.
(٥) ينظر: النكت في القرآن الكريم: ٥١٧.

٣- التكرير:

وهو مصطلح كوفي يضم معه بعض المصطلحات الكوفية التي قيدت عند البصريين بمصطلح واحد هو البدل، وهذه المصطلحات هي: (الترجمة والتبيين)، ولعلَّ التكرير أشهرها وأكثرها دقة في تبيين البدل فكتب له الشهرة على حساب المصطلحات الأُخرى، بيد أنّ شيخ العربية يستعمله على دلالة أخرى إذ يقول: ((ألا ترى أنّك لو قلت: أيهما عندك عندك؟ لم يستقم إلّا على التكرير والتوكيد))[١]، فالمثل الذي ضربه شيخ العربية لا مرية فيه أنّه أراد به التوكيد اللفظي من تكرار (عندك) الثانية.

وأَمَّا في المنهج الكوفي فقد استعمل هذا المصطلح في أماكن عدة تارة منفردًا وتارة مقرونًا مع الترجمة والتبيين، ففي مطالعته لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ أَعۡظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [التَّوْبَة الآية ٢٠]، يقول الفراء: ((ثم قال: ﴿أَعۡظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾ [التَّوْبَة الآية ٢٠]، فموضع الذين رفع بقوله: ﴿أَعۡظَمُ دَرَجَةً﴾ [التَّوْبَة الآية ٢٠] ، ولو لم يكن فيه ﴿أَعۡظَمُ﴾ [التَّوْبَة الآية ٢٠] جاز أن يكون مردودًا بالخفض على قوله: ﴿كَمَنۡ ءَامَنَ﴾ [التَّوْبَة الآية ١٩] ، والعرب ترد الاسم إذا كان معرفة على (من) يريدون التكرير... فلما لم تكن نعتًا لغيرها من المعرفة لم تكن المعرفة نعتًا لها، كقول الشاعر[٢]:

لَسنا كَمَن حَلَّت إياد دارَها تَكريتَ تَنظُرُ حَبَّها أَن يُحصَدا

إنّما أراد تكرير الكاف على إياد، كأنه قال: لسنا كإياد))[٣].

وفي موضع آخر نجده قد استعمل الترجمة والتكرير كما قلت، وهذا على دلالة البدل، يقول: ((إن شئت أوقعت (اجعل) على هارون أخي، وجعلت الوزير فعلًا له، وإن شئت جعلت هارون أخي مترجمًا عن الوزير، فيكون نصبًا على التكرير...))[٤].

وقد استعمل ابن الأنباري مصطلح الترجمة والمترجم، ويريد بهما البدل لا غير[٥] ففي شرحه لقول امرئ القيس[٦]:

ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ!إنِّكَ مُرْجِلِي

(١) الكتاب: ١٧٢/٣.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو للأعشى كما في ديوانه: ٧٩.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٢٨٧/١.

(٤) المصدر نفسه: ٩٦/٢.

(٥) ينظر: المصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري: ١٠٥.

(٦) البيت من البحر الطويل، كما في ديوانه: ٢٧.

يقول: ((والخدر منصوب بدخلت، وخدر عنيزة مترجم عن الخدر الأول))[١].

ومما تقدم نجد أنّ هذا المصطلح على دلالتين هما البدل وهو الأصل، والتوكيد وهو بصري الصنعة.

- **مصطلح التكرير عند المجاشعي:**

ذكر المجاشعي التكرير في موضعين في كتابه: ((...والعرب تؤكد بتكرير اللفظ نحو قولك: (رأيت زيدًا زيدًا)، ومثله قول الراجز[٢]:

لقائل يا نصرُ نصرًا نصرًا هذا مذهب حذاق النحويين))[٣].

وفي قوله: ((ويسأل عن جر ﴿قِتَالٌ﴾ [البَقَرَة الآية ٢١٧]، والجواب : أنه بدل من الشهر، وهو بدل اشتمال، ومثله قوله تعالى : ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ۝٥﴾ [البُرُوج من الآية ٤ الى الآية ٥]، وقال الأعشى[٤]:

لَقَد كانَ في حَولٍ ثَواءٍ ثَوَيتَهُ تَقَضّي لُباناتٍ وَيَسأَمُ سائِمُ

وقال الكوفيون: هو جر على إضمار عن، وقال بعضهم هو على التكرير، وهذه ألفاظ متقاربة في المعنى، وإن اختلفت العبارة))[٥].

ففي قوله الأول نجده يلمح إلى سيبويه وصحة ما ذهب إليه في أن التكرير هو توكيد، فقوله: (حذاق النحويين) لا مرية فيه ولاشك أنه يريد به البصريين ومن غير سيبويه؟ إلّا أنّه يذكر التوكيد دون مصطلح التكرير في بعض مواضع كتابه، ومثال ذلك: ((ويقال لم أعيد ذكر (رأيتهم)، وفيه جوابان: أحدهما أنه أعيد للتوكيد لما طال الكلام...))[٦].

وأما في قوله الثاني نجده يستعمل التكرير تصريحًا على البدلية مع نسبته إلى الكوفيين، ثم يقرر أنّ البدل والتكرير سيان ويخرجان من أصول واحدة على الرغم من اختلاف العبارة، تقول د.خديجة الحديثي: ((وربما كانت هذه المخالفة في التسميات للتوضيح والتسهيل وربما كانت لمجرد المخالفة ولإثبات وجود بارز للنحو الكوفي))[٧].

---

(١) شرح القصائد الطوال: ٣٦.

(٢) عجز البيت من الرجز، وهو للشاعر رؤبة كما في ديوانه: ٣٦، وتمامه:

إني وأسطارٍ سطرن سطرا لقائلٌ يا نصر نصرًا نصرًا

(٣) النكت في القرآن الكريم: ٤٤٥-٤٤٦.

(٤) البيت من بحر الطويل، كما في ديوانه: ١٧٢.

(٥) النكت في القرآن الكريم: ٢٦٣.

(٦) المصدر نفسه: ٢٦٣.

(٧) ينظر: المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي: ١٣٢.

الخاتمة

بعد أن استوى البحث على سوقه، ويرجى أن يعجب الزراع نباته، كان لزامًا عليّ أن أسجل أهم ما تمخض من نتائج، وهي كالآتي:

١- المصطلح الكوفي ما وجد ليكون ندًا خلافيًا معاندًا لأخيه البصري بقدر ما كان توضيحًا وتبيانًا له، واستدراكًا في تناوش معان مكملة لما بدأه مصطلح البصرة.

٢- تنوعت المصطلحات التي ذكرها المجاشعي في كتابه القيم النكت في القرآن، وهي لم تقتصر على ما تعارف عليه النحويون البصريون، بل ذكر طائفة من المصطلحات الكوفية التي تقابل المصطلح البصري.

٣- كان منهجه في التعامل مع المصطلح الكوفي يقوم على أساس علمي رصين بعيدًا عن التخطئة، والنيل من الفكر النحوي الكوفي، فالغاية عند المجاشعي هي الحكمة والعلم، ورد ذلك أن المجاشعي بصري متأخر قد استقر في عصره المصطلح النحوي.

٤- قد يكتفي بذكر المصطلح الكوفي دون ذكر ما يرادفه من النحو البصري، كما فعل في (ما لم يسم فاعله)، ولقد رأيت بعض المحدثين من يركن إلى هذا المصطلح؛ كونه أعمق وأدق في التعبير عن المفهوم الذي وضع له، وهذا ما نظنه عند المجاشعي، فذكره لهذا المصطلح دليل على مقبوليته عنده؛ لأنه يحقق المعنى المراد منه، وهذا ديدنه، إذ إنّ الغاية التي يرومها هي التعليم.

٥- لم تكن الغاية من ذكر المصطلحين في المسألة الواحدة لغرض الاختلاف، فكل ما ذكره من هذه المصطلحات في التوجيه النحوي للفظة ما، الهدف منها أن يثبت للقارئ وطالب العلم أنّه لا فرق بين المصطلح البصري والكوفي إلّا في الشكل أما الغاية والمضمون فواحدة دون أدنى شك.

٦- قد يذكر أكثر من مصطلح تابع لمنهج واحد في توجيه اللفظة والإجابة عن السؤال الذي يخترعه، ولعلّ الغرض من ذلك زيادة في التوضيح، وأنّه لا مشاحة في المصطلح كما يقولون.

* * *

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري، دار قتيبة، القاهرة/مصر، ط١، ١٤١١ه/١٩٩١م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ), تحقيق: د.رجب عثمان محمد، ومراجعة: د.رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة/مصر، (د.ت).

٣- الأصول في النحو, أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ), تحقيق: أ.د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة, بيروت/لبنان, ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات(ت٥٧٧هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٥- أنوار الربيع في أنواع البديع، علي بن أحمد بن محمد معصوم (ت١١١٩هـ)، تحقيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، بغداد/العراق، ط١، ١٣٨٩هـ.

٦- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر الأنباري، محمد بن قاسم(ت٣٢٨هـ)، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق/سوريا، (د.ط)، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.

٧- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، محب الدين (ت١٢٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت/لبنان، (د.ط)، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٨- التصريح على التوضيح, الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ), تحقيق: محمد باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, بيروت/لبنان, ١٤٢١ هـ/٢٠٠٠م.

٩- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسيّ علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، السعودية، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٠- الجامع لإحكام القرآن، القرطبي، محمد بن أحمد(ت٦٧١هـ)، تح: هشام سمير نجاري، دار عالم الكتب، الرياض/السعودية، (د.ط)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

١١- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، د.المختار أحمد ديرة، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/لبنان، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٢- ديوان الأعشى الكبير، الأعشى، ميمون بن قيس، اعتنى به: د.عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت/لبنان، ط٢، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٣- ديوان الحارث بن حلزة اليشكري، تح: د. نعمان أمين طه، مطبعة الإرشاد، بغداد/العراق، ط١، ١٩٦٩م.

١٤- ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس، الحارث الكندي، اعتنى به: د.عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت/لبنان، ط٥، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.

١٥- ديوان رؤبة بن العجاج، العجاج، رؤبة بن عبدالله، تح: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ط)، (د.ت).

١٦- السيوطي النحوي، د.عدنان محمد سلمان الدليمي، دار الرسالة، بغداد/العراق، ط١، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

١٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (المسمى منهج السالك على ألفية ابن مالك), علي بن محمد الأشموني(ت٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد, مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده, القاهرة/مصر, ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م.

١٨- شرح التسهيل، ابن مالك، محمد بن عبدالله(ت ٦٧٢هـ)، تح: د.عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة/مصر، ط١، (د.ت).

١٩- شرح الرضي على الكافية، الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسين(ت٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط٢، (١٣٩٩/١٩٧٩م).

٢٠- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار(ت٣٨٩هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)] ، القاهرة/مصر، (د.ط)، (د.ت).

٢١- شرح المفصل, موفق الدين أبي البقاء يعيش الموصلي (ت٦٣٤هـ)، تحقيق: د. اميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت/لبنان, ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد(ت٧٦١ه)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة/مصر، ط٦، (١٣٧٣هـ/١٩٥٣م).

٢٣- الضمائر في اللغة العربية، د. محمد عبد الله جبر، دار المعارف، القاهرة/مصر، ط١، (١٩٨٣م).

٢٤- الفروق اللغوية، العسكري، أبو هلال (ت نحو ٣٩٥هـ)، تح: د.محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط٣، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥.

٢٥- في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا، إعداد حمدي محمود حمد جبالي؛ إشراف محي الدين رمضان، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب/جامعة اليرموك، إربد/الأردن، ١٩٨٢.

٢٦- كتاب (حلّ الشاطبية) للعيني الحنفي (ت٨٩٣هـ) دراسة وتحقيق، حقي إسماعيل محمود السامرائي، أطروحة دكتوراه، الجامعة العراقية، كلية الآداب، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢٧- كتاب العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد/العراق، ط١، ١٩٨١١٩٨٢م.

٢٨- الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/مصر، ط٥، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢٩- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت/لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٣٠- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي(ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت/لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ.

٣١- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب(ت٢٩١هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة/مصر، ط٢، (د ت).

٣٢- المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، دار الأمل، أربد/الاردن، ط٣، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٣- المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة/مصر، (د.ط)، ١٩٦٨م.

٣٤- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي، البابي الحلبي وأولاده القاهرة/مصر، ط٢، ١٣٥٨هـ/١٩٥٨م.

٣٥- المستشرقون والتراث النحوي العربي، د.عبدالمنعم السيد أحمد، دار كنوز، عمان/الأدرن، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.

٣٦- المصطلح النحوي الفرائي الكوفي في لسان العرب، (مجلد٦)، (العدد١)، علي أكرم قاسم، ومحمد حسن أسعد مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية أبحاث كلية التربية الأساسية/جامعة الموصل، تموز/ ٢٠٠٩م.

٣٧- المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، حداورة عمار، دار الاتقان، الجزائر(د.ط)، (د.ت).

٣٨- المصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري، د.صبيحة حسن طعيس الزوبعي، دار الفراهيدي، بغداد/العراق، ط١، ٢٠١٠م.

٣٩- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د.عوض محمد القوزي، عمادة

شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، (١٤٠١هـ/١٩٨١م).

٤٠- المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم، عبدالوهاب بن محمد الغامدي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية/جامعة أم القرى، مكة المكرمة/السعودية.

٤١- معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت٢٠٧هـ)، قدم له وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤٢- معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان/ الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٤٣- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د.سمير ستيتية، مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، عمّان/ الأدرن، ط١، ١٩٨٥م.

٤٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد(ت٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العصرية، بيروت/لبنان، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٤٥-مقاييس اللغة، أبو الحسن، أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، القاهرة/مصر (د.ت).

٤٦-النحو الكوفي في كتاب شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر الأنباري، محمد إبراهيم شيبة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة/السعودية، ١٤٠٨هـ.

٤٧-النكت في القرآن الكريم، أبو الحسن بن علي المجاشعي (٤٧٩هـ)، تح: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار البدر، القاهرة/مصر، ط١، ٢٠٠٧م.

٤٨-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ), تحقيق: عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية, القاهرة/مصر, (د.ط)، (د.ت).

٤٩-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت/لبنان، ط١، ١٩٠٠م.

* * *